



زيارة ولي العهد لفرنسا.. البعد الأول: ترجمة العلاقات السياسية القوية عملياً بحوار مكثف وتطابق وجهات النظر



يبدأ زيارة رسمية يلتقي خلالها الرئيس فرانسوا هولاند وكبار المسؤولين

ولي العهد يستكمل خارطة طريق وضعها الملك عبدالله في العلاقات الإستراتيجية بين المملكة وفرنسا



الأخير سلمان بن عبدالعزيز مرحباً بالرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك خلال زيارته للمملكة سابقاً



خادم الحرمين يمنح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند قلادة الملك عبدالعزيز في زيارة سابقة للمملكة

- ◆ الرياض وباريس أسستا العلاقات المستقبلية بينهما بمفهوم إستراتيجي ينسجم مع متطلبات المرحلة والمتغيرات الإقليمية والدولية
- ◆ التعاون الإستراتيجي بين المملكة وفرنسا يقترّب من مفهوم الشراكة.. وتطابق وجهات النظر بين البلدين الصديقين بلور ذلك المفهوم
- ◆ إرادة الرياض وباريس اجتمعت في متابعة برنامج طهران النووي وأكدت على أحقية الجميع في الحصول على الطاقة السلمية



سموه يتبادل الحديث مع الرئيس ساركوزي



ولي العهد والرئيس الفرنسي السابق ساركوزي يؤيدان العريضة السعودية في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي



سموه ولي جواره الرئيس شيراك خلال حفل أتمه سموه تكريماً لفتحامة في الرياض



باريس
موقف الجزيرة
سعد العجيلان

يبدأ صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بزيارة شهر سبتمبر القادم ، زيارة رسمية لجمهورية فرنسا يلتقي خلالها فخامة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند.

ومن المقرر أن تكون سبل تطوير العلاقات الثنائية بين المملكة وفرنسا في مختلف المجالات في مقدمة الموضوعات التي سوف تطرح على طاولة النقاش، إضافة إلى مناقشة وبحث القضايا الإقليمية والدولية التي ستكون محوراً للبحث المشترك مثل تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط خاصة في ضوء تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية وتدهور الوضع الأمني في العراق وسوريا وتطورات الوضع السياسي والأمني في لبنان والموضوعات المشتركة الأخرى. وتأتي زيارة ولي العهد لجمهورية فرنسا مكتملة لما أرسى قواعده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بما يضمن تطوير العلاقات الثنائية المشتركة بين الرياض وباريس ويخدم مصالح البلدين الصديقين.

فقد شهدت العلاقات السعودية- الفرنسية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس فرانسوا هولاند رئيس الجمهورية الفرنسية تطوراً ملحوظاً توجّه بتعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في المجالات كافة، وذلك في ظل تصاعد الأزمات الدولية والعربية والإقليمية، حيث كانت مواقف البلدين وتوجهاتهما السياسية متطابقة تجاه تلك الأزمات.

البعث السياسي القوي

زيارة سمو ولي العهد إلى فرنسا تأتي لتؤكد من جديد البعث السياسي القوي في العلاقات السعودية-

الفرنسية.. هذا البعث ترجم عملياً بحوار سياسي مكثف انطلق منذ ثلاثينيات القرن الماضي.. فقد أنشئت أول بعثة بوليماسية فرنسية في المملكة عام 1936 م.. قبل سنوات قليلة على انطلاق الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه البعثة قد سبقها من الجانب الفرنسي إرسال قنصل مكثف بالأعمال الفرنسية لدى المملكة وذلك في عام 1929 م.

ومما جدر الإشارة إليه أن الزيارة التاريخية التي قام بها الملك فيصل الأول إلى فرنسا عام 1967م والمحادثات المكثفة التي أجراها في تلك الزيارة مع الجنرال الراحل شارل دي غول قد مكنت القيادات السعودية والفرنسية من تأسيس أراضية العلاقات الثنائية كان البعث السياسي قاطرها وظل الهدوء والحكمة مقودها.

اهتمام المملكة بالجوانب السياسية في علاقاتها

وقد حرص كل الملوك الذين تولوا مقاليد الحكم في المملكة وكل الرؤساء الذين تعاقبوا على فرنسا انطلاقاً من تلك السنة على زيارة البلد الآخر ولو مرة واحدة على الأقل، حتى أن تلك الفترة التي انقطعت خلالها العلاقات السعودية- الفرنسية من عام 1956م إلى عام 1962م كانت فترة سعت للملكة خلالها إلى إيران الأهمية التي توليها القيادة السعودية للجوانب السياسية في علاقاتها مع العالم، فالملوك الولاة فيها والبلدان خلال تلك الفترة من ملكي الدوان اللذان يربطاني الفرنسي الإسرائيلي في مصر وحرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حملت للملكة على مقاطعة فرنسا، باعتبار أن القيادة السعودية لم تكن بهذا العهد ودوان وبأن نطل الجزائر تحت نيران الاستعمار الفرنسي.

تطابق وجهات النظر

وإذا كان من الطبيعي أن تختلف الدول قليلاً أو كثيراً فيما يخص ملفات كثيرة من تلك التي تطرح في الساحة الدولية فإن سجلات العلاقات السياسية السعودية- الفرنسية تؤكد أن تطابق وجهات النظر بخصوص مواقف كلا الطرفين من أبرز القضايا الإقليمية والدولية لم يكن جزءاً من القاموس البوليماسي التقليدي، بل ظل يترجم عن واقع كترسه ممارسات البلدين إن شاء الله للقضايا.

النزاع العربي الإسرائيلي

ففي ملف النزاع العربي الإسرائيلي كان البلدان متفقين منذ البداية على مبادئ ثابتة من بينها تمكين شعوب المنطقة ومن بينها الشعب الفلسطيني من العيش في بلدان تتمتع بالسيادة الكلية وتتعالج مع جيرانها من خلال منطلق السلم لا الحرب، وكانت فرنسا من مقدمي الدول الغربية التي رحبت بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الداعية إلى إقامة سلام في منطقة الشرق الأوسط ينطلق من مبدأ استرجاع الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل مقابل اعتراف العالم العربي بها واعتبرت أنها مبادرة تقوم على التناهي والحكمة.

مبادئ ثابتة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بينها تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه.. ومواقف متطابقة تجاه أوضاع سوريا والعراق ولبنان

الملف العراقي

وبخصوص الملف العراقي كان التطور الفرنسي والسعودي متفقين في أغلب مراحل تطوراتهما انطلاقاً من حرب الخليج الأول، حيث كانت لدى القيادتين الساسيتين قناعة متطابق من أن إيران «الخيبي» كانت تشكل فعلاً خطراً على الوضع الإقليمي في منطقة الخليج إذا سعت إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة، ومن ثم كان من الطبيعي مساعده العراق على التصدي لهذا الخطر، ولكن عندما عزت القوات العراقية الكويت في عام 1990م وجدت للملكة وفرنسا نفسيهما في خندق واحد، انطلاقاً من قناعة أخرى تقضي بأن عملية الغزو تتناقى وكل الأطراف والقوانين الدولية، وكانت الملكة وفرنسا أيضاً في صف الذين أعتراضوا على الحرب الأمريكية على العراق باعتبار أنهم لم تكن ثمة نوايا حقيقية وموضوعية

ومشروعة لشن مثل هذه الحرب ولأن استخدام القوة ضد أي بلد لا يمكن أن يتم إلا بإذن من منظمة الأمم المتحدة.

الإرهاب

وأما بخصوص الإرهاب المنسوب إلى المجموعات الإسلامية المتطرفة التي يستهدف المسلمين وبلداناً كثيرة أخرى في العالم، فإن هناك اليوم وجهة نظر يشترك فيها الطرفان السعودي والفرنسي حول طريقة علاج هذه الآفة، والملاحظ أن فرنسا قد ساندت مبادرة الملكة المتصلة في عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب، كما أبدت تجاوباً كبيراً مع مقترح خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الهادف إلى إنشاء مركز عالمي لمكافحة الإرهاب.

متطلبات المرحلة

وقد وضعت الملكة وفرنسا أسس العلاقات المستقبلية بينهما بمفهوم إستراتيجي ينسجم مع متطلبات المرحلة والمتغيرات الإقليمية والدولية، استناداً على مركزية الملكة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، إضافة إلى توليها الدور، وفي المقابل مركزية فرنسا في أوروبا وبقائها الدولي أيضاً، بما يؤكد بلورة الرياض وباريس للخطوط العريضة للاتفاق الإستراتيجي الذي يتجه للاقترب من مفهوم الشراكة.

وشهدت السنوات والبلات الأخيرة «على وجه التحديد تقاسم الرياض وباريس مواقف متعددة في الملفات الدولية، وعلى رأسها سياسة التمسك في ملفين تكاد ترسم معالم شرق أوسط جديد (صح عن التغيير)، هي ملفا سوريا والنووي الإيراني.

موضوع البعث الثاني:

العلاقات الاقتصادية السعودية- الفرنسية

الأزمة السورية والنووي الإيراني

فقد توافقت وجهات النظر السعودية والفرنسية تجاه الأزمة السورية، كما اجتمعت إرادة الرياض وباريس حول قضية البرنامج النووي الإيراني في حصول إيران ومتابعة برنامجها في الطاقة النووية المدنية، وأدققة الجميع في الحصول على هذه الطاقة السلمية التي تحقق التقدم في المستقبل، وفي الوقت ذاته يقف البلدان الصريقان ضد نشوء وانتشار الطاقة النووية العسكرية لإيران، حفاظاً على أمن المنطقة.

الشأن اللبناني

كما أن لدى الملكة وفرنسا التوافق والموقف نفسه تجاه الشأن اللبناني ووحدة وسلامته وأرضيه ودعم اللبنانيين كافة لبقائهم متحدين متماسكين والاطراف اللبنانية، خصوصاً في الوقت الحالي، حيث أنها تستقبل الكثير من اللاجئين من جارتها سوريا نظراً لما يعانيونه في بلدهم، وفي الشأن المصري كذلك كان موقف الرياض وباريس متطابق.

زخم جديد

إن الأهمية التي توليها فرنسا لعلاقاتها السياسية مع المملكة انطلاقاً من سبعينيات القرن الماضي دفعت بالبقية الفرنسية العليا إلى القيام بخطوات تتكسب في دلالاتها هذه الأهمية أياً تكن طبيعة الأغلبية البرلمانية التي تعاقبت على مقاليد المملكة في إرساء الشراكة الإستراتيجية مع البلدان الكبرى ومنها فرنسا في تسعينيات القرن الماضي ما منح الرؤية السياسية السعودية زخماً جديداً في تعاملها مع العالم.

